2020/4/28

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السنة الثالثة تنظيم سياسي و إداري

المحور الثالث: السياسة الاقتصادية من سياسة التوجيه إلى سياسة الانفتاح -1989 1998.

المحاضرة رقم5: السياسة الاقتصادية في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق 1989-1998.

1-برنامج التصحيح الهيكلي الوطني خلال 1989-1991 أدت الصدمة البترولية التي عرفتها الجزائر سنة 1986، وأحداث أكتوبر 1988 إلى إجبار السلطات الجزائرية إلى تغيير النمط التنموي الذي أتبعته في فترة ما بعد الاستقلال و السنوات التي تلتها، دخلت الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للحصول على قروض لأجل تغطية حدة العجز الاقتصادي، نتج عن تلك المفاوضات إبـــــــــــــــرام اتفاقية "Stand by" مع صندوق النقد الدولي سنة 1989، التي نصت على ضرورة إدخال إصلاحات عميقة، على الاقتصاد الجزائري، وتم الاتفاق في المرحلة الموالية على برنامج التصحيح الهيكلي، مما دفع بالحكومة إلى إجراء تعديلات ترمي أساسا إلى تكريس وتجسيد استقلالية المؤسسات وإدخال آليات اقتصاد السوق و إعطاء المبادرات و الحريات للمؤسسات من أجل التكيف مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد.

وتكريسا تلك الإصلاحات ميدانيا تم إصدار مجموعة من القوانين التي كانت تهدف إلى التوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق بتحرير المبادلات التجارية، و تبني قانون يهدف ثم عزز ذلك بإصدار قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 14/4/ 1990،صاحب هذه الإصلاحات تطورات أمنية -ظاهرة الإرهاب التي عرفتها الجزائر- خطيرة أدت إلى المساس بالكثير من المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية العمومية الشيء الذي جعل الاقتصاد الوطني يعاني من اختلال على مستويات كثيرة تتمثل في:

- انهيار العملة الوطنية، معدل التضخم مرتفع 32% سنة 1992، 20،8% سنة 1993.

-استمرار ارتفاع الديون الخارجية و تدهور التبادل الخارجي و عدم توازن ميزان المدفوعات.

-ضعف دائم في استعمال الطاقات الإنتاجية، وضعف التكامل الصناعي.

-تزايد حجم السكان الذي يؤدي إلى زيادة حجم الطلب، الشيء الذي أدى إلى عدم توازن بين العرض و الطلب.

-تزايد حجم البطالة و عجز في مجال السكن و في المرافق الاجتماعية الأخرى.

-استيراد أكثر من 50% من المواد الغذائية و انخفاض عوائد الصادرات.

هذه الوضعية عمقت الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية مما حتم على السلطات الجزائرية الاستمرار في الاتصال بمؤسسات النقد الدولية بإبرام برنامج التصحيح الهيكلي سنة 1995.

2-برنامج التصحيح الهيكلي الثاني 1995-1998: بهدف القضاء على اللاتوازن الاقتصادي، وتنمية الإنتاج الصناعي والفلاحي ومجال الخدمات، شمل هذا البرنامج إصلاح جميع القطاعات وأمتد إلى جميع المجالات الاقتصادية و في مختلف المستويات:

-إصلاح المؤسسات العمومية و تنمية القطاع الخاص.

-السياسة النقدية و إصلاح القطاع المالي.

-المالية العامة، أسعار الصرف ونظام الصرف.

-التجارة والمدفوعات الخارجية.

-قطاع الزراعة وسوق العمل.

وقد تميزت سيرورة الإصلاح الاقتصادي بعد سمات ايجابية تتمثل بصورة عامة في:

-تحقيق معدل نمو 3,9 % و4% خلال السنوات 1995-1996 1997، على التوالي.

-تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3% من إجمالي الإنتاج سنة 1996، و 1,3% سنة 1997، ويرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع النسبي في اسعار البترول.

-انخفض معدل التضخم إلى 34% سنة 1997، أما النفقات العامة فحققت 31% خلال نفس السنة.

-تقليص المديونية نتيجة عملية جدولة بعض الديون، حيث انخفضت نسبة خدمة الدين من 82% سنة 1993،إلى 24% سنة 1997.

على خلاف النتائج الاقتصادية التي تعتبر كانت تتصف بالإيجابية فإنه قد كانت هناك نتائج سلبية على الجانب الاجتماعي، وهذا كان متوقع نتيجة للتدابير المتخذة في اطار التعديل الهيكلي.

-ضعف القدرة الشرائية للمواطن نتيجة فتح التجارة الخارجية ورفع الدعم عن المواد ذات الاستهلاك الواسع ،مما أدى إلى ارتفاع الأسعار. حيث ارتفعت اسعار المواد الغذائية بنسبة 40% مع انخفاض في سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

-انشار البطالة بشكل واسع خاصة بعد غلق المؤسسات و تخفيض عدد الموظفين الفائضين، وقدرت بنسبة البطالة أنداك أي سنة 1997 بحوالي 25,40% .

وعقب استكمال هذه البرامج سنة 1998، باشرت الدولة في العمل على مواصلة و تكثيف مسار الإصلاحات ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و تحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة، حيث قامت ببعث برنامج للإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، أتبع ببرنامج خماسي أول لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009).